الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون

الملحق رقم 35

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والسبعون
الملحق رقم 35

A/75/35

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الأمم المتحدة • نيويورك، 2020

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

[25 آب/أغسطس 2020]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	كتاب الإحالة	4
الأول –	مقدمة	5
الثاني –	لمحة عامة عن السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين	6
الثالث –	ولاية اللجنة	12
الرابع –	تنظيم الأعمال	13
	ألف – عضوية اللجنة وأعضاء المكتب	13
	باء – المشاركة في أعمال اللجنة	13
الخامس –	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشُعبة حقوق الفلسطينيين وفقاً لقراري الجمعية العامة 10/74 و 12/74	14
	ألف – مقدمة	14
	باء – تعبئة الأوساط الدبلوماسية	14
	جيم – التوعية بقضية فلسطين	16
	دال – التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة	19
	هاء – بناء القدرات	20
السادس –	الإجراءات التي اتخذتها إدارة التواصل العالمي وفقا لقرار الجمعية العامة 13/74	22
السابع –	استنتاجات اللجنة وتوصياتها	24
	ألف – الإجراءات الفورية الذي اتخذتها اللجنة ردا على الضم	24
	باء – الإجراءات المتخذة مع مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان	24
	جيم – أنشطة الدعوة والتوعية مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني	25
	دال – الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية	25
	هاء – إجراءات الدعم في إطار التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا	26
	واو – الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى	27

كتاب الإحالة

[1 أيلول/سبتمبر 2020]

السيد الأمين العام،

أتشرف بأن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة وتعميمه على جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء، عملا بالفقرتين 2 و 10 من قرار الجمعية العامة 10/74 المؤرخ 3 كانون الأول/ديسمبر 2019.

ويغطي التقرير الفترة من 4 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 1 أيلول/سبتمبر 2020.

(توقيع) شيخ **نيانغ**
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الفصل الأول

مقدمة

1 - قُدّم تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هذا عملا بقرار الجمعية العامة 10/74، الذي أُتُّخِذَ في 3 كانون الأول/ديسمبر 2019. ويغطي التقرير تنفيذ اللجنة لبرنامج عملها (A/AC.183/2020/1)، الذي يهدف إلى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير. وتشمل أهدافه الحفاظ على الوعي الدولي، وحشد الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين، وتعزيز التضامن الدولي مع محنة الشعب الفلسطيني إلى أن تتحقق تلك الأهداف، ودعم حكومة دولة فلسطين في جهودها لبناء القدرات من أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة المستدامة والقابلة للبقاء في المستقبل.

2 - ويتضمن الفصل الثاني لمحة عامة عن السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من 4 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 1 أيلول/سبتمبر 2020.

3 - ويتضمن الفصلان الثالث والرابع موجزا لولاية اللجنة على النحو الذي حددته الجمعية العامة ومعلومات عن عضوية اللجنة وتنظيم أعمالها.

4 - ويتناول الفصل الخامس الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، بما فيها مشاركتها في جلسات مجلس الأمن وحوارها المتواصل مع المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني. ويتناول الفصل أيضا المؤتمرات الدولية وزيارات الوفود وحلقات العمل لبناء القدرات التي نظمتها اللجنة، فضلا عن الأنشطة المقررة التي اضطلعت بها شعبة حقوق الفلسطينيين والمناسبات التي عقدتها باسم اللجنة.

5 - ويقدم الفصل السادس لمحة عامة عن البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي بشأن قضية فلسطين وفقا لقرار الجمعية العامة 13/74.

6 - وترد في الفصل السابع من التقرير استنتاجات اللجنة وتوصياتها إلى الجمعية العامة.

الفصل الثاني

لمحة عامة عن السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين

7 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تدهور الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية وحالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب استمرار ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي القائم منذ 53 عاما وأنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية، الذي تفاقم من جراء استمرار الحصار غير القانوني لقطاع غزة وخطر ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية بحكم القانون. وعلاوة على ذلك، أحدثت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) صدمة سلبية إضافية في النسيج الاجتماعي والاقتصادي الهش لدولة فلسطين والفئات الضعيفة من سكانها، لا سيما في قطاع غزة.

8 - وكما هو موثق فيما تقدمه الأمم المتحدة بانتظام من تقارير إلى مجلس الأمن[1]، لم تتخذ إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أي خطوات للامتثال لقرار المجلس 2334 (2016)، بما في ذلك أن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبدلا من ذلك، فإن أعمال بناء المستوطنات وتوسيعها، وتشييد الجدار الفاصل وشق الطرق الالتفافية، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، والاستيلاء على المباني المملوكة للفلسطينيين، وتدمير المرافق الزراعية ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وطرد الأسر الفلسطينية من منازلها وتهديدها بالنقل القسري، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعنف المستوطنين، بما فيه تخويف وجرح وقتل الفلسطينيين، لا تزال تؤثر سلبا على حياة وسبل عيش السكان الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والفتيات.

9 - واستمرت أعمال الاعتقال التعسفي والتمييز والاحتجاز الإداري، التي تشمل الأطفال (انظر A/74/845-S/2020/525)، والقيود المفروضة على حرية التنقل، وانتهاك الحق في العبادة، وتقييد إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وأعمال القتل التي ترتكبها قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية[2].

10 - وقد ذكرت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً أن الاحتلال الإسرائيلي القائم منذ 53 عاما يمنع الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوق الإنسان في حرية وسلام. وتشكل الأعمال المذكورة أعلاه انتهاكات للقانون الدولي وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وتتعارض مع الواجب القانوني الواقع على إسرائيل بأن تحمي حياة وصحة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، وتهدد إمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس خطوط عام 1967 وإحلال سلام عادل[3]. وعلاوة على ذلك، فإن مناخ الإفلات من العقاب الذي تعمل فيه القوات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة يعتبر تهديدا خطيرا للنظام الدولي القائم على القواعد (انظر A/74/507).

11 - وأبلغ الأمين العام عن محدودية الامتثال للفقرة 5 من القرار 2334 (2016)، التي أُهيب فيها بالدول الأعضاء أن تميز، في معاملاتها ذات الصلة، بين إقليم إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ

(1) يمكن الاطلاع على قائمة بالإحاطات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن قضية فلسطين على الرابط التالي: www.un.org/unispal/document-source/security-council.

(2) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "لا تزال القيود المفروضة على الوصول منذ أمد بعيد تقوّض الظروف المعيشية التي يحياها الفلسطينيون في الضفة الغربية"، نشرة الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة، آذار/مارس - أيار/مايو 2020.

(3) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجهات أخرى، *خطة الاستجابة الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة* (2020).

عام 1967، بما فيها القدس الشرقية. ونشرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في 28 شباط/فبراير 2020 قاعدة بيانات مؤسسات الأعمال الضالعة في أنشطة تتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (A/HRC/43/71).

12 - ومر ثلاثة عشر عاما على بدء الحصار الإسرائيلي غير القانوني لقطاع غزة، الذي يتسبب في انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان الواجبة للسكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون الذين يشكلون معظم السكان، ويصيبهم بضائقة إنسانية واجتماعية - اقتصادية. فقد وُصِفَت حالة السكان الفلسطينيين في غزة بأنها "عقاب جماعي" (انظر A/74/507). وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قدم نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة إحاطة إلى اللجنة، ذكر فيها أن موجة الإصابات التي نجمت عن إطلاق قوات الأمن الإسرائيلية النار على المتظاهرين المدنيين الفلسطينيين خلال مسيرة العودة الكبرى، اقترانا بالنقص الحاد في التمويل واستمرار نقص الوقود والكهرباء في غزة، قوضت بشدة تقديم خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النقص المزمن في الأدوية وأسرّة المستشفيات، إضافة إلى الكثافة السكانية، يمكن أن يكون له أثر لا يمكن تداركه إذا انتشرت جائحة كوفيد-19 في شتى أنحاء القطاع.

13 - وظل خطر النزاع قائما، حيث ظلت التوترات ودوامة العنف بين الجانبين مشتعلة. فقد واصلت القوات الإسرائيلية شن غارات عسكرية يوميا وارتكاب أعمال عنف ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أُطلِقَت صواريخ من قطاع غزة على إسرائيل، تلتها هجمات عسكرية شنها جيش الدفاع الإسرائيلي، بعد يومين من موافقة إسرائيل وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية على وقف لإطلاق النار بوساطة مصرية. وسُجل المزيد من حوادث تبادل إطلاق النار في آذار/مارس وأواخر حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه 2020؛ وفي أغسطس/آب، عقب إطلاق بالونات حارقة من غزة، قامت إسرائيل ردا على ذلك بشن غارات جوية، ومنع وصول واردات الوقود إلى القطاع، وتقليص منطقة الصيد في غزة من 15 ميلا بحريا إلى 8 أميال بحرية، مما أصاب المدنيين بضائقة شديدة. وفي نيسان/أبريل 2020، عقب دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في 23 آذار/مارس[4]، دعا مبعوثو الأمم المتحدة الخاصون الخمسة إلى الشرق الأوسط، بمن فيهم المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، إلى وقف إطلاق النار في المنطقة وزيادة التعاون المحلي والإقليمي والعالمي من أجل وقف الانتشار السريع لفيروس كوفيد-19[5].

14 - ولم يُحرز سوى تقدم محدود في تنفيذ اتفاق المصالحة بين الفلسطينيين الذي أُبرِم بوساطة مصرية في تشرين الأول/أكتوبر 2017 بهدف إعادة توحيد غزة والضفة الغربية بقيادة حكومة وطنية ديمقراطية وشرعية واحدة، على الرغم من الجهود الجارية لإحياء محادثات الوحدة الوطنية. وفي حزيران/يونيه 2020،

(4) United Nations, "Secretary-General calls for global ceasefire, citing war-ravaged health systems, populations most vulnerable to novel coronavirus", 23 March 2020 (الأمين العام يدعو إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم، مشيرا إلى النظم الصحية التي دمرتها الحروب والسكان الأكثر ضعفا إزاء فيروس كوفيد-19).

(5) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، "نداء مشترك من مبعوثي الأمين العام للأمم المتحدة للشرق الأوسط"، 11 نيسان/أبريل 2020.

أصدرت حركتا فتح وحماس بيانا صحفيا مشتركا غير مسبوق ردا على تهديدات إسرائيل وخططها لضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة.

15 - وشكلت التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتوطيد ضمها غير القانوني لمدينة القدس ومحيطها تهديدا لوضع المدينة القانوني، وكذلك لتكوينها الديمغرافي وطابعها التاريخي كمدينة متعددة الثقافات والأديان. وإن طريقا التفافيا جديدا يربط المستوطنات اليهودية بشمال القدس وجنوبه - يسمى "الطريق الأمريكي" - يهدد بفصل الجزء الشرقي من المدينة المحتلة عن بقية الضفة الغربية. كما استمرت أعمال التحريض والاستفزاز التي يستهدف بها المسؤولون الإسرائيليون والمستوطنون المتطرفون الحرم الشريف والمسجد الأقصى، بما ينتهك الوضع التاريخي والقانوني القائم ويفاقم التوترات الدينية.

16 - وقد أبرزت الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة الدور الحيوي الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي سياق يتسم بتدهور الأحوال المعيشية وانتشار الفقر والتخلف، تقدم الوكالة خدمات تعليمية وصحية وغوثية واجتماعية حيوية ومساعدات طارئة، تشمل المعونة الغذائية، لأكثر من 5,6 ملايين لاجئ فلسطيني. وفي 31 آب/أغسطس 2018، أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستتوقف عن تمويل الأونروا، مما يحرم الوكالة من مصدر تحصل منه على دعم المانحين منذ أمد طويل. وفي اجتماع استثنائي على المستوى الوزاري استضافته حكومتا الأردن والسويد في 23 حزيران/يونيه 2020، تعهدت 75 حكومة ومنظمة غير حكومية بتقديم 130 مليون دولار من المساعدات المالية لدعم عمليات الأونروا، وهي مساهمة أقل بكثير مما يلزم لسد الفجوة في التمويل. ووجه الأمين العام دعوات متكررة إلى المجتمع الدولي لضمان توفير تمويل يمكن التنبؤ به من أجل تمكين الوكالة من مواصلة عملها في وقت يعيش فيه اللاجئون الفلسطينيون حالةً من عدم الاستقرار الإقليمي وتقلب الأوضاع والضعف الشديد في ميادين عملياتها الخمسة في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والأرض الفلسطينية المحتلة.

17 - ورُفِضَت خطة "من السلام إلى الازدهار"، التي أعلنت عنها إدارة الولايات المتحدة في 28 كانون الثاني/يناير 2020، من قبل حكومة دولة فلسطين ومفوضية الاتحاد الأفريقي[6] ومنظمة التعاون الإسلامي[7] وجامعة الدول العربية، إلى جانب حكومات أخرى رفضتها بشكل فردي، احتجاجا بأن الخطة لا تكفل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ولا تحقق توافقاً دولياً في الآراء بشأن حل عادل يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعقب الإعلان عن الخطة، أعلنت حكومة إسرائيل نيتها في ضم 30 في المائة من الأرض الفلسطينية المحتلة بحلول 1 تموز/يوليه، بما يشمل معظم غور الأردن وأكثر من 230 مستوطنة إسرائيلية غير قانونية. إلا أنه في 1 تموز/يوليه لم تكن الحكومة الإسرائيلية قد اتخذت أي إجراء رسمي، وإن كانت الأنشطة الاستيطانية وتدابير الضم بحكم الواقع قد استمرت.

18 - وخلال المناقشة التي أجراها مجلس الأمن في 24 حزيران/يونيه 2020 (انظر S/2020/596)، وصف الأمين العام الحالة المتأزمة في الأرض الفلسطينية المحتلة بأنها "لحظة حرجة" وحث إسرائيل على

(6) موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بيان في الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، أديس أبابا، 9 شباط/فبراير 2020.

(7) منظمة التعاون الإسلامي، "في ضوء إعلان الإدارة الأمريكية عن 'خطتها للسلام': منظمة التعاون الإسلامي تتمسك بقرارات الأمم المتحدة والمبادرة العربية للسلام"، 29 كانون الثاني/يناير 2020.

التخلي عن خطط الضم. وحذر معظم أعضاء المجلس من أن الضم سيشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وأدان مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والأربعين خطط الضم الإسرائيلية ودعا المفوضة السامية إلى إعداد تقرير عن أثر الضم، لتقديمه في آذار/مارس 2021. وفي 16 حزيران/يونيه، أصدر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 و 47 خبيرا آخر من الخبراء المستقلين العاملين في إطار نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بياناً[8] ذكروا فيه أن ضم الأرض المحتلة يشكل انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949، ويتعارض مع القاعدة الأساسية التي أكدها مراراً وتكراراً كل من مجلس الأمن والجمعية العامة بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب أو القوة.

19 - وفي 19 أيار/مايو 2020، أعلنت القيادة الفلسطينية أنها لا تعتبر نفسها ملزمة "بالاتفاقات والتفاهمات" التي تُبرَم مع حكومتي الولايات المتحدة وإسرائيل، أو بأي التزامات مبنية على تلك التفاهمات والاتفاقات، بما فيها تلك المتعلقة بالأمن. وكرر رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، الدعوة إلى إجراء مفاوضات في إطار دولي، التي وجهها للمرة الأولى أثناء المناقشة التي أجراها مجلس الأمن في 11 شباط/فبراير (انظر S/PV.8717)، بما يشمل توسيع المجموعة الرباعية، وتعهد بالعودة إلى المفاوضات دون شروط مسبقة. وثمة مبادرات دبلوماسية عدة، منها مبادرات الأمين العام، تم أو يجري الاضطلاع بها لتهيئة الظروف الملائمة لعقد مثل هذا الاجتماع.

20 - ويواجه الضم معارضة دولية وإقليمية واسعة النطاق[9]، من جانب قادة في أوروبا، منهم الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية[10]، وقادة من مختلف أنحاء العالم العربي، ومنظمة التعاون الإسلامي (انظر A/74/926-S/2020/584)، وجامعة الدول العربية (انظر A/74/835-S/2020/356)، وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر S/2020/341)، وقادة في أمريكا اللاتينية. كما أعرب أعضاء وممثلون عن المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني ومنظمات ومراكز فكر تعمل في المجال الإنساني وعلماء قانون وأكاديميون عن معارضتهم للضم، شأنهم في ذلك شأن مئات الأفراد في الوسط المهني وعالم الرياضة والفنون والثقافة، وممثلون نقابيون وسياسيون وناشطون في مجال حقوق الإنسان، وقادة دينيون وأعضاء في مجلس الحكماء وقيادات نسائية فلسطينية ودولية. وفي 25 حزيران/يونيه 2020، وجه عدة أعضاء في كونغرس الولايات المتحدة وما يزيد على 20 منظمة دعوية رسالة إلى حكومة إسرائيل، يدعونها فيها إلى تنحية خطط الضم جانباً والتفاوض مع الفلسطينيين[11]. وكشفت استطلاعات رأي متعددة عن انقسام بين الإسرائيليين حول هذه المسألة أيضاً.

---

(8) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "خبراء من الأمم المتحدة يطالبون المجتمع الدولي بمساءلة إسرائيل عن ضمّها أجزاء من الضفة الغربية الفلسطينية لانتهاكها القانون الدولي"، 16 حزيران/يونيه 2020.

(9) United Nations, Division for Palestinian Rights, "Bulletin on action by the United Nations system and intergovernmental organizations relevant to the question of Palestine", vol. XLIII, No. 6 (June 2020) (نشرة عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة بشأن قضية فلسطين).

(10) نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، "مؤتمر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يناقش عملية السلام في الشرق الأوسط (مقتطفات من مؤتمر صحفي عقده الممثل السامي بوريل)"، 16 حزيران/يونيه 2020.

(11) أعضاء الكونغرس، الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة إلى بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل، وبنيامين غانتس، رئيس الوزراء المناوب ووزير الدفاع، وغابرييل أشكنازي، وزير الخارجية، 25 حزيران/يونيه 2020.

21 - وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أن المعايير القانونية التي يقتضيها نظام روما الأساسي للمحكمة قد استوفيت لفتح تحقيق في جرائم الحرب فيما يتعلق بالحالة في فلسطين والجرائم المزعوم ارتكابها في الأرض الفلسطينية المحتلة. وطلبت المدعية العامة من الدائرة التمهيدية الأولى إصدار قرار بشأن الاختصاص في ما يتعلق بنطاق الاختصاص الإقليمي للمحكمة بموجب المادة 12 (2) (أ) من نظام روما الأساسي في دولة فلسطين[12]. وستَبُتُّ الدائرة التمهيدية في هذه المسألة في الوقت المناسب[13].

22 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير انتشارا غير مسبوق لمرض كوفيد-19. وفي 5 آذار/مارس 2020، أعلن رئيس وزراء دولة فلسطين، محمد أشتية، حالة الطوارئ بعد ظهور أول حالة مؤكدة. وقد أدت التدابير الصارمة التي اتخذتها حكومة دولة فلسطين والفحوصات المكثفة التي أجرتها، اقترانا بالتنسيق مع السلطات الإسرائيلية، إلى احتواء انتشار فيروس كوفيد-19 في البداية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكما أفادت منظمة الصحة العالمية، فقد وصل العدد الإجمالي للحالات في 27 آب/أغسطس إلى 762 26 حالة إصابة بالعدوى و 152 حالة وفاة. ونجمت عن الجائحة تداعيات اجتماعية اقتصادية وخيمة، من بينها الانكماش الاقتصادي والعنف الجنساني، الذي أُبلغ بأنه زاد بنسبة 47 في المائة، والعنف ضد الأطفال، وهو اتجاه يُشاهَد أيضا، للأسف، في أنحاء كثيرة من العالم. وسيكون لآثار الجائحة في الصحة العامة والصدمة السلبية التي أصابت الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني عواقب وخيمة على الرفاه العام، والعمالة، والتماسك الاجتماعي، والاستقرار المالي والمؤسسي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي 21 تموز/يوليه، حذر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مجلس الأمن من أن السلطة الفلسطينية أوشكت على "الانهيار التام" بسبب أثر كوفيد-19 وخطط الضم الإسرائيلية المعلقة (انظر S/2020/736)، وإن كانت حكومة دولة فلسطين قد رفضت هذا التقييم. وفي 3 نيسان/أبريل، دعا رئيس لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني المانحين الدوليين إلى تقديم دعم قوي، وفي 2 حزيران/يونيه، تعهد 25 بلدا من البلدان المانحة للجنة الاتصال بتهيئة الظروف المواتية لإيجاد حل مستدام قائم على وجود دولتين.

23 - وواصل المجتمع الدولي، ومن ضمنه الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز، تأكيد دعمه لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وسعيه إلى إقامة دولته ونيل سيادته واستقلاله. والبلدان الـ 140 التي اعترفت رسميا بدولة فلسطين ومجموعة قرارات الأمم المتحدة التي أُتُّخِذَت حتى الآن تجسد توافق الآراء الدولي بشأن هذه المسألة. وفي عام 2019، تولت دولة فلسطين رئاسة مجموعة الـ 77 والصين، التي تمثل أكبر تجمع في الجمعية العامة، مما يدل على قدرتها وكفاءتها على المشاركة كعضو شرعي في المجتمع الدولي، وتمسكها بحقوقها والتزاماتها في هذا الصدد.

24 - وفي 13 آب/أغسطس 2020، أعلنت الولايات المتحدة أنها توسطت لإبرام اتفاق بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة من أجل العمل على التطبيع الكامل للعلاقات بينهما[14]. وبموجب الاتفاق، تتعهد

(12) بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاطو بنسودا، بشأن اختتام الدراسة الأوّلية للحالة في فلسطين، واستصدار قرار بشأن نطاق الاختصاص الإقليمي للمحكمة، 20 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(13) المحكمة الجنائية الدولية، "الدراسة الأوّلية: دولة فلسطين"، 2020.

(14) البيت الأبيض، "بيان مشترك بين الولايات المتحدة ودولة إسرائيل والإمارات العربية المتحدة"، 13 آب/أغسطس 2020.

إسرائيل بأن "تُعلِّق إعلان السيادة " على مناطق في الأرض الفلسطينية المحتلة. وستواصل الدول الثلاث جهودها "للتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني".

25 - ورفضت دولة فلسطين هذا الاتفاق وشجبته في وقت لاحق[15]. وأعرب بعض الشركاء الإقليميين عن قلقهم إزاء الإجراءات الانفرادية التي اتخذتها الإمارات العربية المتحدة. وفي 19 آب/أغسطس 2020، أكد وزير خارجية المملكة العربية السعودية أن بلده يظل ملتزماً بالسلام مع إسرائيل على أساس مبادرة السلام العربية لعام 2002 (انظر A/56/1026-S/2002/932). وأعرب الأمين العام عن أمله في أن يتيح الاتفاق فرصةً للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين للعودة إلى التفاوض بشكل مجد من أجل تنفيذ حل الدولتين، بما يتسق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية[16]. ورحبت عدة بلدان أوروبية وبلدان عربية أخرى بقرار إسرائيل تعليق خطط الضم. وأعربت دول أعضاء أخرى من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية عن قلقها بشأن مدى اتساق الاتفاق مع الاتفاقات العالمية والإقليمية السابقة، وبشأن عدم توخيه المشاركة الكاملة للشعب الفلسطيني.

(15) منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الدبلوماسية والسياسات العامة، "بيان صادر عن القيادة الفلسطينية"، 13 آب/أغسطس 2020.

(16) ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام، بيان منسوب إلى المتحدث باسم الأمين العام بشأن الإعلان عن اتفاق بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، 13 آب/أغسطس 2020.

الفصل الثالث

ولاية اللجنة

26 - أنشئت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرار الجمعية العامة 3376 (د-30) المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1975 وأنيطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، والاستقلال والسيادة الوطنيين، والعودة إلى الديار والممتلكات التي شُرّدوا منها، على النحو الذي اعترفت به الجمعية في قرارها 3236 (د-29) المؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1974. وشهدت ولاية اللجنة تطوراً كبيراً على مر السنين لتشمل الدعوة على نطاق أوسع إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وحشد المساعدة في هذا الشأن. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اللجنة على الموقع الشبكي الذي تتعهده شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة (www.un.org/unispal).

27 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، جددت الجمعية العامة ولاية اللجنة (القرار 10/74)، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عملها (القرار 12/74) ومواصلة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين (القرار 13/74). واتخذت الجمعية أيضاً القرار 11/74، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، الذي أكدت فيه من جديد الموقف الدولي الذي يحظى بشبه توافق في الآراء بشأن عناصر الحل العادل والدائم والشامل.

28 - وتتوافق أعمال اللجنة توافقاً تاماً مع قرارات الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع أعمال الأمين العام والبرامج والصناديق والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، التي تتعاون معها اللجنة على نطاق واسع.

الفصل الرابع

تنظيم الأعمال

ألف - عضوية اللجنة وأعضاء المكتب

29 - تتألف اللجنة من 25 دولة عضواً تمثّل مختلف المجموعات الإقليمية وتؤيد التوافق الدولي في الآراء بشأن حل الدولتين، وهي: أفغانستان وإكوادور وإندونيسيا وباكستان ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيلاروس وتركيا وتونس وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا والسنغال وسيراليون وغيانا وغينيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وقبرص وكوبا ومالطة ومالي وماليزيا ومدغشقر وناميبيا ونيجيريا ونيكاراغوا والهند.

30 - والجهات الأربع والعشرون التي تحضر جلسات اللجنة بصفة مراقب هي: الأردن والإمارات العربية المتحدة وبلغاريا وبنغلاديش والجزائر والجمهورية العربية السورية وسري لانكا والصين والعراق وفييت نام وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا والنيجر واليمن، وكذلك دولة فلسطين والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

31 - ويُنتخب أعضاء مكتب اللجنة كل عام من بين الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في اللجنة. وقد انتخبت اللجنة، في جلستها 399 المعقودة في 4 شباط/فبراير 2020 برئاسة الأمين العام، بصفتهم الشخصية، شيخ نيانغ (السنغال) رئيسا؛ وأديلا راز (أفغانستان)، وآنا سيلفيا رودريغيز أباسكال (كوبا)، وديان تريانسياه دجاني (إندونيسيا)، ونيفيل ميلفن غيرتزي (ناميبيا)، وخايمه كاستيو إرميدا (نيكاراغوا)، نوابا للرئيس لعام 2020. وانتُخبت أديلا راز (أفغانستان) أيضاً مقررة بالنيابة. ووفقاً للممارسة المتبعة، تشارك دولة فلسطين في أعمال اللجنة والمكتب بصفة مراقب.

32 - ويضطلع مكتب اللجنة بأعمالها اليومية. ويمثل أعضاء المكتب اللجنة في جميع المؤتمرات الدولية التي تنظمها اللجنة، بسبل منها تولي رئاسة دورات المؤتمرات وإدارة النقاش فيها، وفي جميع زيارات الوفود. ويعقدون، على هامش المؤتمرات وخلال زيارات الوفود، اجتماعات مع كبار المسؤولين من مختلف البلدان المضيفة.

33 - وقد دأب أعضاء اللجنة والمراقبون فيها على الدفاع بنشاط عن حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك داخل مجلس الأمن. وفي الوقت الحالي، يضم مجلس الأمن بين أعضائه المنتخبين ثلاثة من أعضاء اللجنة، إندونيسيا وتونس وجنوب أفريقيا، واثنين من المراقبين فيها، النيجر وفييت نام.

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

34 - على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجدداً أن باب المشاركة في أعمالها مفتوح أمام جميع من يرغب في ذلك من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين فيها. وتشارك في أنشطة اللجنة بانتظام منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات من إسرائيل.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشُعبة حقوق الفلسطينيين وفقاً لقراري الجمعية العامة 10/74 و 12/74

ألف - مقدمة

35 - تسترشد اللجنة في تنفيذ برنامج عملها، كهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، بولايتها المتمثلة في تعزيز إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ودعم التوصل دون تأخير إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 وحل الدولتين على أساس خطوط ما قبل عام 1967. كما أن أعمالها وأنشطتها متوافقة تماما مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن قضية فلسطين؛ والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ وبرنامج فريق الأمم المتحدة القطري؛ والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني؛ وأُطر حقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان؛ ومؤخرا بأهداف التنمية المستدامة وتحقيقها من قبَل دولة فلسطين. وقد عدلت اللجنة، على نحو ما أذنت به الجمعية العامة، برنامج عملها المعتمد في ضوء التطورات.

36 - وقد بذلت اللجنة، متبعة نهجا يركز على الحقوق، كل جهد ممكن لدعم الحقوق المعترف بها عالميا لشعب محتل، وحقوق جميع الدول والشعوب في العيش في سلام وأمن. وتحقيقا لتلك الغاية، تواصلت اللجنة مع الأوساط الدبلوماسية بشأن قضية فلسطين من خلال عمليات حكومية دولية رسمية وغير رسمية؛ والاستعانة بمساعي الأمين العام الحميدة؛ وتنظيم أنشطة توعية عامة انطوت على مؤتمرات واجتماعات، وحلقات نقاش ومشاركة وسائط الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي؛ وتعزيز الشراكات مع الحكومات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والهيئات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني؛ وبناء قدرات دولة فلسطين المستقبلية.

37 - وبسبب جائحة كوفيد-19 وما ترتب عليها من إغلاق، حولت اللجنة اجتماعاتها وأنشطتها إلى مناسبات على الإنترنت، ابتداء من نيسان/أبريل 2020، باستخدام مجموعة متنوعة من المنصات، تمشياً مع مقرر الجمعية العامة 544/74، من أجل ضمان الاستمرارية في تنفيذ ولايتها.

باء - تعبئة الأوساط الدبلوماسية

38 - واصلت اللجنة، من خلال انخراطها الدبلوماسي مع البعثات الدائمة في نيويورك وفي جميع أنحاء العالم، تعبئة المجتمع الدولي لدعم تحقيق حل الدولتين والتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين بجميع جوانبها على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

39 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة سبعة اجتماعات في مقر الأمم المتحدة (أربع منها على الإنترنت)، من بينها اجتماع خاص للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر الفقرات 54-58 أدناه). كما عقدت ثمانية من اجتماعات المكتب، بما في ذلك مع ضيوف خاصين ومقدمي إحاطات، والمعتكف السنوي لأعضاء المكتب.

40 - وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وقبل انعقاد حلقة دراسية قانونية نظمتها اللجنة في غالواي (انظر الفقرة 77 أدناه)، اجتمع وفد من اللجنة برئاسة رئيس اللجنة في دبلن مع نائب رئيس الوزراء ووزير

الخارجية والدفاع في أيرلندا، سايمون كوفني، لمناقشة الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأكد السيد كوفني للوفد استمرار تعاون بلده ودعمه لحقوق الفلسطينيين والتوصل إلى إيجاد حل عادل لقضية فلسطين، التي تتصدر جدول أعمال السياسة الخارجية لأيرلندا.

41 - وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أقرت اللجنة أربعة مشاريع قرارات لتقديمها إلى الجمعية العامة. وتعلقت مشاريع القرارات بولاية اللجنة وولاية شعبة حقوق الفلسطينيين، والتسوية السلمية لقضية فلسطين، والبرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة، التي كان معروضا عليها تقرير اللجنة (A/74/35)، مشاريع القرارات الأربعة (القرارات 10/74 و 11/74 و 12/74 و 13/74).

42 - وانتخبت اللجنة في جلستها المعقودة في 4 شباط/فبراير 2020 أعضاء مكتبها لعام 2020 (انظر الفقرة 31 أعلاه). وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة رسميا برنامج عملها لعام 2020 (A/AC.183/2020/1).

43 - وفي 24 شباط/فبراير، نظّمت اللجنة، من خلال شعبة حقوق الفلسطينيين، جلسة الإحاطة التي تعقدها سنويا، والتي كان باب المشاركة فيها مفتوحا أمام جميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، لتعريف المندوبين بولاية اللجنة وبرنامج عملها. وحضر الجلسة الإعلامية والتفاعلية ما مجموعه 35 مشاركاً، بما فيهم أعضاء في مجلس الأمن. كما قدمت إدارة التواصل العالمي عرضا عن البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين.

44 - وعلى هامش المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين، الذي عقد في 28 شباط/فبراير في كوالالمبور، حول موضوع "دعم جنوب شرق آسيا لحقوق الشعب الفلسطيني" (انظر الفقرة 59 أدناه)، التقى وفد اللجنة بشخصيات منها رئيس وزراء ماليزيا آنذاك، مهاتير بن محمد، الذي أكد مجددا التزام بلده بدعم قضية الشعب الفلسطيني وإيجاد حل عادل لقضية فلسطين بما يتماشى مع حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967.

45 - وفي 2 و 3 آذار/مارس، زار وفد من اللجنة نيودلهي والتقى بممثلين عن الحكومة والأحزاب السياسية ومراكز الفكر. وناقش الوفد تداعيات الخطة التي اقترحتها الولايات المتحدة والدور الحاسم للهند، كعضو في اللجنة ذات علاقات جيدة مع كل من إسرائيل ودولة فلسطين وعضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2021-2022، من حيث المساهمة في إيجاد حل عادل وسلمي ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

46 - وفي 5 أيار/مايو، أصدرت اللجنة بيانا حذرت فيه من أن النية المعلنة لإسرائيل في ضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة تهدد حل الدولتين، ودعت المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لخطر الضم[17].

47 - وفي جلستها 400 المعقودة على الإنترنت في 18 أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها رئيس وزراء دولة فلسطين، الذي أسهب في شرح الخطوات التي ينبغي لحكومته والمجتمع الدولي اتخاذها من أجل دعم حل الدولتين. ودعا رئيس الوزراء المجتمع الدولي إلى استخدام ثقله السياسي والاقتصادي

(17) United Nations, "Israel's planned annexation of occupied territory threatens two-state solution, Palestinian rights committee warns, urges global community to counter threat", press release, 5 May 2020 (تحذر اللجنة المعنية بحقوق الفلسطينيين من أن إعلان إسرائيل نيتها في ضم الأراضي المحتلة هو تهديد لحل الدولتين، وتدعو المجتمع الدولي إلى التصدي لخطر الضم).

لإنقاذ حل الدولتين ومنع إسرائيل من تنفيذ خطط الضم. وتضمنت الإحاطة أيضاً معلومات مستكملة عن أثر كوفيد-19 في فلسطين.

48 - وفي جلستها 401 المعقودة على الإنترنت في 14 تموز/يوليه، دعا أعضاء اللجنة إلى مواصلة ممارسة الضغط الدولي لوقف ضم إسرائيل المزمع لأجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة، لأنه يمثل تهديدا لحل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، ومن شأنه، في حال تنفيذه، أن ينتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة انتهاكا صارخا، وأن يقوض مصداقية الأمم المتحدة، ويزيد من معاناة الشعب الفلسطيني، المتضرر بشدة بالفعل جراء جائحة كوفيد-19، ويقوض آفاق التوصل إلى حل عادل ودائم.

49 - وفي 16 تموز/يوليه، عقد المكتب اجتماعه السنوي مع الأمين العام، الذي حدد رؤيته بشأن قضية فلسطين والجهود اللازمة لاستئناف الحوار في إطار دولي. وأعرب الرئيس عن تقدير اللجنة للموقف المبدئي الذي أعرب عنه الأمين العام في الجلسة التي عقدها مجلس الأمن في 24 حزيران/يونيه، ودعا إلى مواصلة ممارسة الضغط الدولي لوقف ضم إسرائيل لأجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة. وجرى التشديد على ضرورة المساءلة.

50 - وفي 22 تموز/يوليه، عقد المكتب معتكفه السنوي السادس لمناقشة الأنشطة المقررة للفترة المتبقية من عام 2020 ولعام 2021. ووافق المكتب على دعم جهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهود الرامية إلى الخروج من المأزق الحالي؛ وتكثيف التواصل مع الشركاء الرئيسيين ومواصلة تكييف أساليب عمل اللجنة في سياق كوفيد-19. واستعرض المكتب أيضا الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. وأُبلغت اللجنة بالقرارات المتخذة في المعتكف.

51 - وتم الإدلاء ببيانات أمام مجلس الأمن أو تقديمها إليه باسم اللجنة في سياق مناقشاته الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2019 و 21 كانون الثاني/يناير و 23 نيسان/أبريل و 21 تموز/يوليه 2020 (انظر S/PV.8648 و S/PV.8706 و S/2020/341 و S/2020/736). وفي تلك البيانات، سلطت اللجنة الضوء على الحالة المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ودعت إلى وقف السياسات والممارسات غير القانونية التي تتبعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ولفتت الانتباه إلى أنشطتها وتوصياتها الرئيسية. كما ناشدت مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات المناسبة التي من شأنها أن تؤدي إلى تسوية عادلة وشاملة وسلمية للنزاع وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

جيم - التوعية بقضية فلسطين

52 - لقد عملت اللجنة على التوعية بالحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك حالة المرأة الفلسطينية، من خلال تيسير الإحاطات المستكملة التي يقدمها الخبراء وعمليات تبادل الأفكار بشأن مسائل محددة خلال اجتماعات اللجنة في المقر، وأثناء المناسبات الجانبية، والمؤتمرات الدولية، وزيارات وفود اللجنة، وكذلك من خلال توزيع المنشورات ونشر المعلومات ومن خلال الموقع الشبكي للجنة. ويمكن الاطلاع على تفاصيل كل نشاط من الأنشطة على الموقع الشبكي.

53 - وحافظت اللجنة على وجود واسع النطاق على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات عن قضية فلسطين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجّلت حسابات اللجنة على فيسبوك ويوتيوب وإنستاغرام وتويتر نموا مطردا في عدد الزوار. وتُبث بانتظام جميع المناسبات التي تنظمها اللجنة، بما فيها

تلك التي تعقد على الإنترنت، عن طريق قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت وعبر صفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أن كل مناسبة تستقطب آلاف المشاهدين، مما أسفر عما مجموعه 484 57 مشاهدة منذ آذار/مارس 2020 (انظر الفقرة 45). وأسفرت هذه الجهود عن زيادة التفاعل مع الجمهور، وتوسيع نطاق التواصل مع جماهير جديدة، وزيادة أعداد المتابعين عبر فيسبوك وإنستاغرام وتويتر ويوتيوب. وبالإضافة إلى اللغة الإنكليزية، تنشر اللجنة أيضاً بصورة متزايدة مواد باللغة العربية على موقعها الشبكي وقنواتها على وسائل التواصل الاجتماعي.

54 - وشهد اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي احتُفل به في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، بوصفه المناسبة الرئيسية التي تنظمها اللجنة من أجل التوعية، تجليا باهرا لدعم وتضامن الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجمهور.

55 - وفي الاجتماع الخاص الذي عقدته اللجنة في ذلك اليوم، أدلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن والأمين العام ببيانات. وكان من بين المتكلمين الآخرين رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، والممثلون رفيعو المستوى للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز والمراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة. ووردت رسائل تضامن من 19 رئيسا من رؤساء الدول، وستة رؤساء حكومات، وثمانية وزراء خارجية وغيرهم ونُشرت على الموقع الشبكي للجنة.

56 - وقد أعرب جميع المتكلمين عن دعمهم الثابت لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وأهابوا بالمجتمع الدولي أن يعمل على تحقيق ذلك الهدف. وأكد كثيرون الحاجة الملحة إلى حل عاجل ومسؤولية قادة العالم عن وضع قضية فلسطين في صدارة الأولويات، مشددين على الأهمية المحورية لحل عادل بالنسبة إلى السلام والاستقرار الإقليميين والعالميين.

57 - وكما درجت العادة، نُسقت مناسبات مماثلة احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي. وأُدلي ببيان كل من رئيس اللجنة والأمين العام في تلك المناسبات، ومُثلت الأمم المتحدة على أعلى المستويات. وحضر الاحتفالات ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة والمراقبين فيها ودول أعضاء أخرى، الذين أعربوا عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني وتأييدهم لحل الدولتين. وصدرت رسالة من الأمين العام بجميع اللغات الرسمية الست.

58 - وكان عنوان المعرض السنوي الذي نظمته اللجنة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، "فلسطين - أكثر قضية وطنية ذات بُعد عالمي". وأُقيم المعرض في الفترة من 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى 6 كانون الثاني/يناير 2020 في بهو الزوار في المقر. وسلط الضوء على دعاة وناشطين من مجموعة واسعة من التخصصات، بما شمل الزعماء السياسيين والدينيين والدبلوماسيين والفنانين والرياضيين الذين أعربوا، من خلال أقوالهم وأفعالهم، عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني.

59 - وعُقد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين حول موضوع "دعم جنوب شرق آسيا لحقوق الشعب الفلسطيني" في كوالالمبور يومي 28 و 29 شباط/فبراير بالتعاون مع حكومة ماليزيا ومؤسسة بيردانا للسلام العالمي. وشارك في هذه المناسبة خبراء فلسطينيون ودوليون، فضلا عن جهات فاعلة في المجتمع المدني في جنوب شرق آسيا، دعما لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وألقى رئيس وزراء

ماليزيا آنذاك، مهاتير محمد، الكلمة الرئيسية. وأبرز المتكلمون النشاط المناهض للاحتلال الإسرائيلي وحثوا الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق والقانون الدولي تجاه الشعب الفلسطيني، بسبل من بينها فرض جزاءات على إسرائيل.

60 - وفي 14 نيسان/أبريل، عقد مكتب اللجنة مناسبة عامة على الإنترنت مع مدير عمليات الأونروا في غزة، ماتياس شمالي، حول موضوع "جائحة كوفيد-19 في غزة وسبل التخفيف من تأثيرها على اللاجئين الفلسطينيين". وتناولت المناسبة التطورات في قطاع غزة المحتل، واستعداد القطاع للتصدي لجائحة كوفيد-19، والمساعدة المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين في القطاع من خلال الأونروا، والحاجة إلى استمرار العزم الدولي على دعم الوكالة، بما في ذلك عن طريق مدها بالتمويل الطارئ.

61 - وفي 21 نيسان/أبريل، أجرت اللجنة محادثة إلكترونية مع ممثلي المجتمع المدني الفلسطيني حول موضوع "جائحة كوفيد-19 تحت الاحتلال - القدرة الوطنية على الصمود والدعم الدولي". وأبرزت المناسبة الكيفية التي يتعامل بها السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي غزة مع جائحة كوفيد-19 في ظل الاحتلال المستمر وحالة عدم اليقين السياسي في إسرائيل والتهديدات بالضم.

62 - وعُقد منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين على الإنترنت في 4 حزيران/يونيه حول موضوع "قضية فلسطين: تهديدات الضم وآفاق السلام"، وقام المتحدثون البارزون، من بينهم حنان عشراوي، عضوة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضوة سابقة في الوفد الفلسطيني المفاوض؛ ويوسي بيلين، وزير إسرائيلي سابق ومشارك في مفاوضات اتفاق أوسلو لعام 1993؛ وجيمس زغبي، مؤسس ورئيس المعهد العربي الأمريكي، بتوعية الدول الأعضاء والمجتمع المدني بالخطر الوشيك الذي تشكله خطط إسرائيل غير القانونية لضم مناطق في الضفة الغربية المحتلة وما يترتب عليها من تداعيات خطيرة في حال تنفيذها. ودعوا إلى بذل جهود دولية لمنع هذه الأعمال غير القانونية وحشد الجهود من أجل التوصل إلى حل عادل.

63 - وفي 18 حزيران/يونيه، أصدر رئيس اللجنة رسالة بالفيديو يدعم فيها حملة تضامنية بمناسبة "53 عاما من الاحتلال" أطلقتها إدارة شؤون المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

64 - وعُقد المؤتمر الدولي حول قضية القدس، الذي نُظِّم بالاشتراك مع منظمة المؤتمر الإسلامي، على الإنترنت في شكل حلقتي نقاش منفصلتين، في 28 تموز/يوليه، بشأن موضوع "الضم عمليا - حياة الفلسطينيين في القدس" وفي 27 آب/أغسطس، بشأن موضوع "الضم عمليا - الشباب الفلسطيني في القدس". وسعى المؤتمر إلى توعية الدول الأعضاء والمجتمع المدني بحالة السكان الفلسطينيين في المدينة المحتلة بعد أكثر من 50 عاما من سياسات وتدابير الضم الإسرائيلية. كما بيّن المؤتمر كيف أن الإجراءات المتخذة في القدس تجسد ضم إسرائيل التدريجي للأراضي الفلسطينية.

65 - ولا يزال نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية بفلسطين، وهو الآن في السنة السادسة والعشرين من تشغيله، موردا قيّما بشأن قضية فلسطين بالنسبة للدبلوماسيين والباحثين في جميع أنحاء العالم، ويبلغ متوسط عدد زائريه 000 35 شهريا. وهو يضم أكثر من 000 37 وثيقة ويُعتبر أكبر وأشمل مستودع إلكتروني بشأن الموضوع. وتتراوح المجموعة من أحدث وثائق الأمم المتحدة إلى وثائق نادرة ترجع إلى عقود مضت. وإن عدد المشاهدات شهريا زاد، منذ إطلاق الموقع الجديد، إلى أكثر من الضعف. ويجري بذل جهود لإتاحة جميع المعلومات المنشورة على الموقع الشبكي بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، مع التركيز بشكل خاص على اللغة العربية.

66 - وقامت اللجنة، إضافة إلى ولاية الرصد المنوطة بها، بإصدار نشرات شهرية تُجمّع كافة الوثائق الرسمية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المتعلقة بقضية فلسطين. كما أصدرت اللجنة تجميعا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ورسالة إخبارية فصلية عن أنشطة اللجنة، وقد شرعت في إصدار تجميع سنوي لتقارير الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين.

67 - وواصلت اللجنة، من خلال نشرتها الأسبوعية المعنونة "NGO Action News"، إذكاء الوعي بأعمال الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي جميع أنحاء العالم من أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

68 - وتُعمم جميع منشورات اللجنة من خلال قائمة بريدية تضم أكثر من 000 5 مشترك، بما في ذلك مكتبات البحوث والجامعات، فضلا عن شخصيات بارزة وقادة رأي نشطين بشأن قضية فلسطين، وتنشر هذه المنشورات على الموقع الشبكي للجنة في قسم المنشورات.

دال - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة

69 - واصلت اللجنة تعاونها مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وكيانات منظومة الأمم المتحدة وأعربت عن تقديرها للمشاركة النشطة لممثلي تلك الهيئات في مختلف المناسبات التي عُقدت تحت رعايتها. وواصلت منظمة المؤتمر الإسلامي التشارك في تنظيم المؤتمر الدولي حول قضية القدس الذي تعقده اللجنة سنويا. وقد حضر الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بانتظام اجتماعات اللجنة بصفة مراقب وشاركت في أعمالها.

70 - وواصلت اللجنة إيلاء أهمية كبرى لتعزيز العلاقات مع البرلمانات الوطنية والإقليمية ومنظماتها البرلمانية الدولية. وفي آذار/مارس، عقد وفد اللجنة، في إطار زيارته للهند، اجتماعا مع ممثل عن حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم من أجل مناشدته تقديم الدعم لإيجاد حل عادل وسلمي ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

71 - وواصلت اللجنة، في سياق اضطلاعها بأنشطتها، ومن خلال شُعبة حقوق الفلسطينيين التي أجرت زيارات منتظمة إلى فلسطين، تعاونها الطويل الأمد مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والأونروا، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة التواصل العالمي (بما في ذلك مراكز الأمم المتحدة للإعلام ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام لغرب أوروبا، في بروكسل)، ومجلس حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة.

72 - وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع رئيس اللجنة مع مجموعة من الصحفيين الفلسطينيين المشاركين في البرنامج التدريبي السنوي الذي تنظمه إدارة التواصل العالمي (انظر الفقرة 81 أدناه). وقدم الرئيس إحاطة إلى المجموعة بشأن عمل اللجنة وشرع في مناقشة تفاعلية غير رسمية مع الصحفيين بشأن الحالة في الشرق الأوسط وعمل الأمم المتحدة.

73 - وواصلت اللجنة تعاونها مع منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز حقوق الشعب الفلسطيني. وكالمعتاد، دُعي ممثل عن المجتمع المدني لإلقاء كلمة في الاجتماع الخاص الذي عقدته اللجنة في 27 تشرين الثاني/نوفمبر بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وعلى هامش الاحتفال، أجرى رئيس اللجنة مشاورات مغلقة مع ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك من إسرائيل ودولة فلسطين.

74 - ودعي ممثلو منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك من إسرائيل، لحضور جميع المناسبات العامة التي نظمتها اللجنة. وقد أتاحت تلك الاجتماعات والتفاعلات الفرصة للجنة لاطلاع المجتمع المدني على ولايتها وأنشطتها، في المقر والخارج، وكذلك للوقوف على شواغل المجتمع المدني وإجراءاته. وكانت عمليات تبادل المعلومات الثرية، بدورها، هاديا لبرنامج عمل اللجنة وبياناتها وتقاريرها. وواصلت اللجنة أيضا توفير حيّز يمكن لمنظمات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية أن تتفاعل فيه، في الوقت الذي يزداد فيه تقليص هذا التفاعل على أرض الواقع.

هاء - بناء القدرات

75 - واصلت اللجنة، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة 12/74، تحديد فرص التدريب اللازم من أجل بناء قدرات موظفي الحكومة الفلسطينية. وواصلت اللجنة تقييم أثر برامجها.

76 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع موظفو شعبة حقوق الفلسطينيين، باسم اللجنة، مع نظرائهم الفلسطينيين ونظرائهم في فريق الأمم المتحدة القطري في القدس لاستكشاف مجالات التعاون. وتدعم اللجنة وضع استراتيجية للاتصالات يتولى زمامها الفلسطينيون ويقودها خبراء في هذا المجال. وتدعم اللجنة التدريب في مجال البروتوكول الدبلوماسي، بالتعاون مع حكومة الأردن، بروح التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبسبب جائحة كوفيد-19، أُرجئ هذان النشاطان القائمان على الحضور الشخصي في عام 2020.

77 - وفي 4 و 5 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة حلقة دراسية قانونية مغلقة في المركز الأيرلندي لحقوق الإنسان التابع لجامعة أيرلندا الوطنية في غالواي، بشأن أنشطة إسرائيل الاستيطانية المستمرة وخطر ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة والمسؤوليات المترتبة على الغير بموجب قرار مجلس الأمن 2334 (2016). وشارك في الحلقة الدراسية 12 من الممارسين البارزين في مجالي القانون الدولي وحقوق الإنسان، وأسفرت عن توصيات عملية بشأن السبل الممكنة لمساءلة السلطة القائمة بالاحتلال عن المستوطنات أو الضم أو انتهاكات القانون الدولي الأخرى، مع تسليط الضوء على المساءلة باعتبارها أمرا أساسيا لإتاحة التوصل إلى حل عادل.

78 - وفي الفترة من 21 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت حكومة السنغال واللجنة زيارة دراسية للمسؤولين الفلسطينيين بشأن أفضل الممارسات في مجال إدارة المياه وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، عقدت في داكار. ومن خلال جلسات الإحاطة والمناقشات التي عُقدت مع 15 خبيراً سنغاليا، تمكن الأخصائيون الهيدرولوجيون الفلسطينيون والمسؤولون في وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية المعنيون بمسألة الموارد المائية العشرة الذين شاركوا في الزيارة الدراسية، من تكوين صورة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لمنظمة تنمية حوض نهر السنغال، وأهم إنجازاتها والتحديات التي تواجهها.

79 - وبالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، دعمت اللجنة مشاركة دبلوماسيين اثنين من وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية والوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي في دورة تدريبية بشأن التعاون

فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تنفيذ خطة عام 2030، نُظمت في تورينو خلال الفترة من 29 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر.

80 - وخلال الفترة من 28 تشرين الأول/أكتوبر إلى 6 كانون الأول/ديسمبر، نفّذت اللجنة لفائدة اثنين من الدبلوماسيين الفلسطينيين في نيويورك برنامجها التدريبي السنوي لبناء القدرات في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف الذي يستغرق ستة أسابيع،، والذي توافق مع انعقاد الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. وتم تنقيح أهداف البرنامج وتكييف عنصر البرنامج المتعلق بالتدريب القائم على الحضور الشخصي مع المهام الوظيفية للمسؤولين الفلسطينيين المشاركين.

81 - وفي سياق مواجهة أزمة كوفيد-19، أعطت اللجنة الأولوية للتدريب على الإنترنت. وفي الفترة من 22 إلى 24 نيسان/أبريل، دعمت اللجنة، بالتعاون مع اليونيتار، مشاركة ثلاثة من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية في حلقة العمل التدريبية الإلكترونية بشأن القيادة في أوقات الأزمات. وفي الفترة من 18 إلى 20 أيار/مايو، دعمت اللجنة، بالتعاون مع اليونيتار، مشاركة ثلاث من كبار المسؤولات في الحكومة الفلسطينية في حلقة عمل إلكترونية عن الدور القيادي للمرأة.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة التواصل العالمي وفقا لقرار الجمعية العامة 13/74

82 - أقامت الإدارة حلقتها الدراسية الإعلامية الدولية السنوية بشأن السلام في الشرق الأوسط يومي 11 و 12 أيلول/سبتمبر في أنقرة. ونُظمت الحلقة بالتعاون مع وزارة خارجية تركيا. وخلال تلك المناسبة التي دامت يومين، بحث دبلوماسيون وصحفيون وخبراء إعلاميون وممثلون للشباب من إسرائيل وفلسطين وتركيا ومن البلدان الأوروبية والولايات المتحدة وأنحاء أخرى من العالم مسائل عديدة منها الديناميات المتعلقة بوسائط الإعلام من حيث صلتها بتغطية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني والوعي والتصورات الخاطئة في ذلك الصدد.

83 - ونظمت الإدارة برنامجها التدريبي السنوي للصحفيين الفلسطينيين في المقر، في الفترة من 4 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 6 كانون الأول/ديسمبر، وفي واشنطن العاصمة، في الأسبوع الذي بدأ في 18 تشرين الثاني/نوفمبر. وشارك سبعة صحفيين فلسطينيين من غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ومن الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، في برنامج عام 2019، ليصل إجمالي عدد خريجي البرنامج إلى 203 خريجين.

84 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، غطت قناة الأمم المتحدة التليفزيونية عبر الإنترنت ومكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة كل الاجتماعات الحكومية الدولية المفتوحة المعقودة في المقر والمتعلقة بقضية فلسطين، وبثتها قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت مباشرة، وعند الطلب، للمشاهدين في جميع أنحاء العالم.

85 - وأصدر قسم تغطية الاجتماعات 67 نشرة صحفية ذات صلة بقضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط باللغتين الإنكليزية والفرنسية.

86 - وفي الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر 2019 وحزيران/يونيه 2020، أنتجت شبكة يونيفيد الإخبارية التابعة لتلفزيون الأمم المتحدة 30 تحقيقا صحفيا يتعلق بقضية فلسطين.

87 - وفي 5 أيلول/سبتمبر، وقّعت الإدارة اتفاقا مع هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، التي أصبحت الآن تبث محتوى من مركز أنباء الأمم المتحدة، وهو مصدر موثوق للأخبار العالمية لدى شعوب المنطقة.

88 - وعرض قسم وسائل التواصل الاجتماعي المسائل المتعلقة بقضية فلسطين على جميع حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي (بجميع اللغات الرسمية الست، وكذلك بالبرتغالية والسواحيلية والهندية)، التي يزيد مجموع عدد متابعيها على 30 مليون شخص.

89 - وأنتجت أفرقة مركز أنباء الأمم المتحدة أكثر من 200 تحقيق ومحتوى صحفي عن مسائل تمس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وشملت تلك التحقيقات والمحتوى مقابلة مع نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بشأن حالة الشباب في قطاع غزة، ومقالا تحقيقيا باللغة العربية يسلط الضوء على مبادرة

لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في فلسطين تسمى "فلسطين المبدعة"[18]، وهي مختبر إبداعي مشترك للفلسطينيين يربط المصممين ورجال الأعمال بمختلف مؤسسات وجامعات الفنون والتصميم.

90 - وفي إطار الاستجابة الإعلامية لجائحة كوفيد-19، قدم موقع أخبار الأمم المتحدة باللغة العربية حقائق موثوقة عن الجائحة، وأصدر قصصا ملهمة، في منطقة يسود فيها انعدام الثقة في وسائل الإعلام، بما في ذلك حول ترحيب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بالتعاون الفلسطيني الإسرائيلي القوي للحد من انتشار جائحة كوفيد-19، ومقابلة مع رئيس منظمة الصحة العالمية في غزة حول حق الفلسطينيين في الصحة في سياق الجائحة.

91 - وفي ضوء أزمة كوفيد-19 والتحول إلى طرق عمل مختلفة، استخدمت الإدارة الشبكات والمنصات الإلكترونية وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي المتاحة من أجل الترويج للفعاليات والأنشطة الافتراضية التي نظمتها اللجنة، بما في ذلك منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين الذي عُقد في 4 حزيران/يونيه، والمحادثة الإلكترونية مع رئيس وزراء دولة فلسطين، محمد اشتيّة، في 18 أيار/مايو (انظر الفقرة 47 أعلاه)، ومناسبتين خاصتين أُخريين، في 14 نيسان/أبريل و 21 نيسان/أبريل، تتعلقان بأثر جائحة كوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة.

92 - وبخصوص الاحتفال باليوم الدولي للتضامن في عام 2019، عملت الإدارة عن كثب مع اللجنة ومع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على توفير الدعم في مجال الاتصالات لعدد من المناسبات العامة التي أقيمت في المقر في 27 تشرين الثاني/نوفمبر. وحدّثت الإدارة الموقع الشبكي لليوم الدولي لحركة للتضامن باللغات الرسمية الست ودعمت تنشيط الموقع الشبكي للجنة، بوسائل منها المساعدة في عملية نقل البيانات من أجل الحفاظ على سجلاتها التاريخية الغنية.

93 - ونظّمت الشبكة العالمية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام مناسبات تذكارية احتفالا باليوم الدولي للتضامن في مختلف العواصم، بما فيها أنقرة، وبريتوريا، والرباط، والقاهرة، وكانبرا، ولوساكا، وموسكو، ونيروبي، وهراري. ورُوِّج للتراسل بشأن اليوم الدولي عبر حسابات المراكز على وسائل التواصل الاجتماعي ومواقعها الشبكية. فعلى سبيل المثال، روَّج مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت على منصات التواصل الاجتماعي التابعة له لرسالة الأمين العام والتعليقات المنشورة عن اليوم الدولي. ورُوِّج للرسالة على الموقع الشبكي لمركز الإعلام في بيروت، الذي سجل أكثر من 000 4 مشاهدة في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. ونظم مركز الأمم المتحدة للإعلام في القاهرة إحاطة إعلامية في مقره مناسبة أطلق خلالها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقرير عام 2019 عن المساعدة المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/EX(68)/4)، وحضرها إعلاميون من مصر والمنطقة. وروَّج مركز الإعلام للمناسبة على موقعه الشبكي وعلى منصات التواصل الاجتماعي ويسّر إجراء مقابلات مع ممثل الأونكتاد.

94 - وفي الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر 2019 وآذار/مارس 2020، قُدمت إحاطات لقرابة 000 110 زائر بشأن قضية فلسطين في المعرض الدائم المحدّث، المقام على طول مسار الجولة المصحوبة بمرشدين في مقر الأمم المتحدة. وقد عُلقت الجولات لاحقا بسبب إغلاق مباني الأمم المتحدة أمام عامة الجمهور تمشيا مع تدابير السلامة المتعلقة بـ "كوفيد-19".

(18) United Nations Industrial Development Organization, "Energizing Palestinian products, creating positive impact", 20 January 2020 (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، "تنشيط المنتجات الفلسطينية، وخلق تأثير إيجابي"، 20 كانون الثاني/يناير 2020).

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

95 - وضعت اللجنة التوصيات الواردة أدناه استنادا إلى مداولاتها في جلساتها واجتماعات المكتب، والإحاطات المقدمة، وزيارات الوفود، والمؤتمرات والمناسبات الدولية التي شاركت فيها الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية.

ألف - الإجراءات الفورية الذي اتخذتها اللجنة ردا على الضم

96 - على نحو ما أكدته اللجنة في بيانها في 5 أيار/مايو[19]، فإنها ترفض إعلان حكومة إسرائيل نيتها في ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، الذي من شأنه أن يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف لعام 1949، ويقوض التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية والقابلية الجغرافية لتطبيق حل الدولتين على أساس حدود عام 1967، مع القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمعايير المتفق عليها دوليا، ومرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية.

97 - وتؤيد اللجنة موقف الأمين العام الواضح بشأن قضية فلسطين، المبني على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي لا حصر لها، والبحث عن حل عادل.

98 - وستواصل اللجنة الدعوة إلى إيجاد حل لقضية فلسطين في إطار دولي، وبمناهضة الضم، ودعما لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال.

99 - وتحيط اللجنة علما بالشواغل التي أعربت عنها القيادة الفلسطينية، وبرد المجتمع الدولي، فيما يتعلق بالاتفاق بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، الذي يقضي بتعليق خطط إسرائيل الرامية إلى زيادة بسط سيادتها على الأرض الفلسطينية وشعبها، ولكن من دون أن يلزم إسرائيل بوقفها. فالاتفاق لا يلزم إسرائيل بإجراء مفاوضات مع الفلسطينيين، استرشادا بالمعايير المتفق عليها دوليا، ولا يتوخى مشاركة الشعب الفلسطيني. ولهذا الغرض، تكرر اللجنة التأكيد على أن ضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة أمر غير قانوني. وأي مبادرة ترمي إلى إيجاد حل عادل لقضية فلسطين يجب أن تراعي في المقام الأول التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن تشرك القيادة الفلسطينية، وأن تستند إلى حل الدولتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات المبرمة بين الطرفين.

باء - الإجراءات المتخذة مع مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان

100 - تحث اللجنة مجلس الأمن والجمعية العامة على ضمان تنفيذ معايير السلام المستقرة منذ زمن طويل في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن 2334 (2016) وقرار الجمعية العامة 11/74. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقاريره إلى المجلس عن تنفيذ القرار 2334 (2016) في شكل كتابي، وأن يضمن تقاريره، عملا بالفقرة 5 من القرار، إشارات إلى تنفيذ الدول الأعضاء لأحكامه. وعملا بالفقرة 11 من القرار، تدعو اللجنة المجلس أيضا إلى بحث السبل والوسائل

(19) الأمم المتحدة، "إعلان إسرائيل نيتها في ضم الأراضي المحتلة هو تهديد لحل الدولتين".

العملية الكفيلة بضمان التنفيذ الكامل لقراراته ذات الصلة، بما في ذلك فرض جزاءات على الدول والكيانات الخاصة التي تنتهك قراراته.

101 - وتعرب اللجنة عن أسفها إزاء استعمال قوات الاحتلال الإسرائيلية القوة بشكل مفرط وغير متناسب وعشوائي ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك خلال الاحتجاجات التي جرت في قطاع غزة في عامي 2018 و 2019، وتكرر تأكيد دعوتها إلى تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة (A/HRC/40/74). وقد كلف مجلس حقوق الإنسان اللجنة بالتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت على مقربة من السياج الحدودي بين إسرائيل وقطاع غزة أثناء تلك الاحتجاجات.

جيم - أنشطة الدعوة والتوعية مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني

102 - ستواصل اللجنة تعبئة المجتمع الدولي لوقف خطة الضم الإسرائيلية، وبذل الجهود لتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967. وفي الوقت الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة، تكرر اللجنة التأكيد على أن قضية فلسطين، التي يرتبط مصيرها، في جوهره، بتاريخ المنظمة ووجودها، ينبغي أن تدفع الدول الأعضاء إلى العمل على الوفاء بالتزامها بالمثل العليا والقيم المشتركة للديمقراطية والمساءلة والرخاء للجميع. ويجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده من أجل المضي قدما بالإعمال، الذي طال انتظاره، لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والسلام الإقليمي في الشرق الأوسط، وصون السلام والأمن الدوليين.

103 - وأي تسوية للنزاع تستلزم حلا إقليميا شاملا، كالحل الذي توفره مبادرة السلام العربية. وتهيب اللجنة بالمنظمات الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، أن تضطلع بدور أنشط من الناحية السياسية في التوسط لإنهاء النزاع.

104 - وتدعو اللجنة المجتمع الدولي إلى التحول من إطار إنساني إلى إطار قائم على حقوق الإنسان في تناول محنة الشعب الفلسطيني. وهي تطالب بإنهاء الحصار الجوي والبري والبحري الذي تفرضه إسرائيل على غزة منذ 13 عاما، وبرفع جميع إجراءات الإغلاق، في إطار قرار مجلس الأمن 1860 (2009). وتهيب بالجهات المانحة الدولية أن تفي بتعهداتها فورا من أجل الإسراع بتقديم المساعدة الإنسانية، وعملية الإعمار، والانتعاش الاقتصادي، الضرورية للتخفيف من محنة الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يواجهون تحديات إضافية وجنسانية يلزم التصدي لها من خلال إجراءات هادفة. وتشدد على الضرورة الملحة لتوفير التمويل للأونروا من أجل ضمان مساعدتها الإنسانية والإنمائية الحيوية للاجئين الفلسطينيين.

دال - الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية

105 - تحث اللجنة الدول الأعضاء والمنظمة على أن تدعو إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية المدنيين. وعطفا على تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار الجمعية العامة دإط 20/10، تشدد اللجنة على ضرورة تنفيذ آلية حماية دولية يمكن أن تكفل بشكل موثوق سلامة المدنيين الفلسطينيين ورفاههم.

106 - وتشدد اللجنة على أهمية اعتراف إسرائيل بالنكبة وأثرها على الشعب الفلسطيني، باعتبار ذلك شرطا ضروريا للتوصل إلى سلام دائم وقابل للاستمرار. ويجب معاملة اللاجئين الفلسطينيين كمواطنين محرومين من بلدهم، وهو دولة فلسطين، وليس كلاجئين عديمي الجنسية. وتناصر اللجنة بقوة حق اللاجئين

الفلسطينيين في العودة وكذلك في الحصول على تعويض عادل، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة 194 (د-3).

107 - وتعتبر اللجنة القرارات الانفرادية التي اتخذتها دول أعضاء بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارات في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس باطلة ولاغية، لأنها تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القراران 476 (1980) و 478 (1980). وتدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى إلغاء تلك القرارات، وتؤكد من جديد على وجوب احترام الوضع القائم التاريخي للأماكن المقدسة في القدس وتحمل المجتمع الدولي المسؤولية عن الحفاظ على طابع المدينة ووضعها القانونيين والديمغرافيين والتاريخيين كمدينة متعددة الثقافات والأديان.

108 - وتشدد اللجنة على مسؤولية الدول والكيانات الخاصة عن تجنّب الإسهام في الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني، ولا سيما فيما يتعلق بإقامة مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وترحب ببذل الحكومات والبرلمانيون والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الجهود لحظر تقديم الدعم، بما في ذلك الدعم الاقتصادي، للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

109 - وترحب اللجنة بإطلاق قاعدة البيانات التي تضم جميع مؤسسات الأعمال الضالعة في أنشطة معينة تتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية والضفة الغربية (A/HRC/43/71)، والتي أعدتها مفوضية حقوق الإنسان، عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان 36/31، وتدعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ الالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ما تنص عليه الفقرة 5 من قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، التي يهيب فيها المجلس بالدول الأعضاء أن تميّز، في معاملاتها ذات الصلة، بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967.

110 - وتتطلع اللجنة إلى تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن تبعات الضم، على النحو الذي طلبه مجلس حقوق الإنسان في الفقرة 16 من قراره 31/43. وتعرب اللجنة عن تقديرها لعمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 ولما قدمه من تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان.

111 - وتشدد اللجنة على أهمية منع ضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، وتشعر بالتفاؤل إزاء البيانات العديدة المقدمة من أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني الدولي، دعما للشرعية الدولية. وسيكون لهذا الموقف الجماعي، بما في ذلك الموقف في العالم العربي، أهمية قصوى في منع الضم وإنهاء الاحتلال، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

هاء - إجراءات الدعم في إطار التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا

112 - تعرب اللجنة عن قلقها إزاء الانتشار غير المسبوق لجائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وتثني على التدابير الصارمة التي اتخذتها حكومة دولة فلسطين لاحتواء الانتشار في المنطقة. وتحث اللجنة المجتمع الدولي على توجيه اهتمامه إلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية وتدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين في الأرض المحتلة، والظروف العصيبة التي تمر بها الحكومة

الفلسطينية التي توشك على "الانهيار التام" من جراء اقتران الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 بالاحتلال الإسرائيلي المستمر وخطط الضم المعلقة، كما تحثه على تقديم الدعم والمساعدة.

واو - الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى

113 - تلاحظ اللجنة مع التقدير مساهمة شعبة حقوق الفلسطينيين في دعم ولايتها وتطلب إلى الشعبة مواصلة تقديم دعمها الفني وخدمات دعم الأمانة لجميع جوانب ولايتها وتبرز الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين البلدان النامية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تبادل الخبرات القابلة للتكرار بهدف تحقيق تقرير المصير والاستقلال.

114 - وتشجع اللجنة شعبة حقوق الفلسطينيين على مواصلة جهودها لنشر المعلومات عن قضية فلسطين من خلال توسيع نطاق أنشطة التوعية وتعزيز تعدد اللغات، مع التركيز بوجه خاص على اللغة العربية، على موقعها الشبكي ومنصاتها على وسائل التواصل الاجتماعي. وتطلب أيضا إلى الشعبة مواصلة تنفيذ المشاريع الرامية إلى زيادة تعزيز ولاية اللجنة.

115 - وتطلب اللجنة مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع بها إدارة التواصل العالمي بشأن قضية فلسطين، والذي أسهم إسهاما هاما في تعريف وسائط الإعلام والجمهور بقضية فلسطين.

116 - وتعتزم اللجنة مواصلة العمل بشكل وثيق مع سائر الجهات الفاعلة والكيانات التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والأونروا، لتنسيق الجهود المبذولة في المجالات التي تحظى باهتمام مشترك ولتأكيد المسؤولية الدائمة للمنظمة إزاء قضية فلسطين حتى التوصل إلى حل عادل لها من جميع جوانبها على نحو مُرضٍ، ووفقا للقانون الدولي. وتود اللجنة أن تعرب عن تقديرها العميق لمنظمة التعاون الإسلامي وللجهات الشريكة الأخرى لإسهامها بموارد خارجة عن الميزانية، ولمشاركتها النشطة في مؤتمراتها ومناسباتها.

117 - وتشجع اللجنة كذلك جميع الدول الأعضاء على العمل بشكل جماعي لتمويل الأونروا تمويلا كافيا وقابلا للتنبؤ به.

118 - وستواصل اللجنة تعزيز استيعاب الجميع والتوازن بين الجنسين في جميع أنشطتها، بما في ذلك البرنامج المتعلق ببناء القدرات التي تضطلع به لفائدة الموظفين العموميين في دولة فلسطين، وتشجع على الاستفادة الكاملة من فرص بناء القدرات على الإنترنت، ولا سيما في سياق قيود المفروضة على السفر في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19.

091020 071020 20-11092 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق